مطارحات

كمال الذيب

نحو حياةٍ أفضل للمواطنين

تحديات مستقبل التنمية في البحرين

من الواضح أن الأزمة العاصفة التي شهدتها البلاد في 2011م قد اثرت بشكل كبير وملموس في الخطط العريضة المتفائلة التي كانت ترسم الأمل والثقة بالمستقبل على الصعيد التنموي لشعب البحرين، في أعقاب انتخابات 2010م، لقد كانت تلك الأحداث المفاجئة، وغير المتوقعة قد أعادت خلط الأوراق والأولويات، بسبب الخيارات السيئة وغير العقلانية لمعارضة قدرت ان لحظة الانقلاب على الشرعيات القائمة قد حانت، ولم يكن يهمها بأي شكل من الأشكال ما يتعلق بالتنمية والاستقرار، بقدر ما كانت مهتمة بموضوع الوصول إلى «السلطة» بأي ثمن، حتى أن بعض رموزها كانوا يتحدثون بلامبالاة عن الشأن التنموي ولا بالأضرار التي كانت قد بدأت تحفر أخاديد في الواقع الاقتصادي، بل واعتبر أحدهم أن «حديث التنمية والاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين حديث (مأكول خيره !!)».

وهذا من أوجه الخلل في الفكر السياسي لجمعيات المعارضة التي قادت حالة التأزم المفتعل، ففي الوقت الذي كانت فيه ورشة الإصلاح قائمة على قدم وساق، والجهود من أجل الجمع بين بعدي الإصلاح السياسي والنهوض التنموي لا تهدأ، جاءت تلك الأحداث لتخلط الأوراق، ولتؤثر سلبا على البلاد والعباد، ولتسبب بشكل كبير على التوازنات العامة وعلى الأولويات التي كانت مرسومة لجعل البحريني الخيار الأفضل.

صحيح أن محاولة الانقلاب فشلت إلا أنها أثرت سلبا على الجهد الإصلاحي للجمع بين الديمقراطية والإصلاح وتحديث التشريعات واستقلالية منظمات المجتمع المدني، ومكافحة الفساد واعتماد الشفافية وتفعيل آليات الرقابة، واستقلال القضاء، وتنويع الاقتصاد، في إطار التوافق بين مكونات المجتمع، والاستشارة كفضاء يبرز طموحات المواطنين وتصوراتهم للمستقبل، حيث جاءت الرؤية الاقتصادية 2030، التي أطلقها جلالة الملك في أكتوبر عام 2008م، كثمرة لهذا الجهد لتحديد وجهة واضحة للتطوير المستمر للاقتصاد البحريني، عاكسة هدفاً أساسياً مشتركاً يتمثّل في بناء حياة أفضل لكافة المواطنين البحرينيين، وكانت الدولة في مستهل العامً 2008م قد عملت على إرساء تقاليد مهمة في صنع القرار الوطني، والتأسيس لثقافة تعتمد التفكير الاستشرافي، لتوضيح الملامح العامة والتوجهات المستقبلية الكبرى التي تهم المجتمع ومستقبل البلاد، وقد أسهم هذا التوجه المدعوم بإرادة سياسية قوية، ومنهج عملي بمشاركة مختلف مكونات المجتمع، في رسم أهداف ملموسة والاستشراف القائم على الذكاء الجماعي والمقاربة العقلانية للتأثير على المستقبل بشكل إيجابي.

لقد كانت نجاحات مملكة البحرين السابقة قد تحققت بفضل السياسات التنموية المتوازنة، فتمكنت من تحقيق درجات جيدة من النمو والتقدّم، بما مكنها من الارتقاء إلى مرتبة البلد العربي الذي يحصل على أفضل المؤشرات، سواء في مجال التنمية البشرية، أو في مجال نوعية الحياة، أو في مجال التربية والتعليم والخدمات الصحية، إلا أن الطموح لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى العمل على وضع بناء الجهد التنموي بتحديد التزامات ملموسة ووعود محددة للمستقبل، تفرعت عنها برامج قطاعية، ومقترحات واضحة في الاستراتيجية الوطنية، حيث دعت هذه كافة المواطنين بمختلف فئاتهم إلى العمل معا من أجل الارتقاء بالبحرين وتحقيق التنمية والازدهار للجميع، ومضاعفة الجهد للتعجيل بهذا التلاقي، كي يتم تحقيق الأهداف مع نهاية العام 2030م، وتلافي بعض الظواهر السلبية –التي لا ترتبط جميعها بمحدودية الإمكانيات، وإنما ترتبط أيضا بالحاجة الملحة إلى التخطيط طويل المدى وإلى الرؤية الاستشرافية– مثل الضغط المتزايد على الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وإسكان، وإعادة توزيع الدعم وتنويع مصادر الدخل وجذب المزيد من الاستثمار، ومواجهة انخفاض الموارد النفطية وتقلبات السوق العالمية، وكيفية العمل على تحسين نوعية حياة المواطن والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، وفقا للأولويات الوطنية المرحلية، والتي يترجمها شعار: «جعل البحريني الخيار الأفضل في سوق العمل، وجعل التنمية في خدمته»، وتجسيما لهذه الأولوية الوطنية يفترض أن يتم خلال المرحلة المقبلة بذل المزيد من الجهد للإسراع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية، وهي الارتقاء بجودة حياة المواطن «مستوى عيش أفضل» وبمستوى الرّفاه الاجتماعي، واللحاق بمصّاف البلدان ذات المؤشر الأعلى للتنمية البشرية، ومضاعفة الدّخل الفردي ضمن الإطار الزمني للرؤية الاقتصادية 2030 وتقليص نسبة البطالة إلى الحدود الدنيا، وتحقيق نتائج اقتصادية أفضل، وبلوغ مؤشرات تنمية اجتماعية وبشرية أرفع، ويكون تجسيم ذلك عبر تنفيذ الشروط الأساسية المتعلقة بتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وتسريع نسق النمو عبر اندماج أكبر في الاقتصاد الدولي، ودعم سياسة تنويع الدخل، وتطويرها وإضفاء مزيد من الفعالية عليها، في إطار مقاربة متجددة للتضامن الوطني للحد من مظاهر الفقر والحرمان، وتكثيف البرامج الرامية إلى تحسين أداء الإدارة الحكومية، ومزيد الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وللمستثمرين، إذ أصبحت الإدارة الحكومية مطالبة بالتحسين المستمر لخدماتها، بما يسهم في تسريع نسق النمو، ودفع الاقتصاد إلى تحقيق نتائج أفضل، وتطوير الإنتاجية، والتركيز على الجدوى والفعالية، وإدارة الموارد العامّة برشد من أجل تحقيق قدر من الفعالية والجدوى، بأكبر قدر ممكن من العدالة.

إن التأسيس للمستقبل ليس مسؤولية فردية، بل هو عمل جماعي تسهم فيه كل مكونات المجتمع بمختلف فئاته، وفي مقدمتها الجمعيات السياسية التي كان يفترض ان تكون حريصة على تركيز جهدها على العمل على تحسين مستوى عيش المواطن والمحافظة على مصادر استقراره ورزقه ورفاهيته، والموازنة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي – الاجتماعي.

> التأسيس للمستقبل عمل جماعي تسهم فيه كافة مكونات المجتمع

للرجوع للمقالات السابقة

صلاح الجودر
Sh.s.aljowder@gmail.com

اليمن على شفا حرب أهلية

الأخبار التي تحدثت عن سيطرت مليشيات الحوثيين على القصر الرئاسي في العاصمة اليمنية «صنعاء» وقيامها بنهب الأسلحة من المستودعات يؤكد على أن اليمن يسير في اتجاه الحرب الأهلية كما هو حاصل اليوم في العراق وسوريا، فقد أكد أكثر من مصدر دخولهم للقصر وقيامهم بالاشتباكات مع حرس إقامة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي.

تمدد الحوثيين على الأرض اليمنية منذ دخولهم العاصمة صنعاء مؤشر خطير في الحراك الديمقراطي، فقد احتل الحوثيون الكثير من المواقع والمباني للحصول على النفوذ والقوة، واستهدفوا في تمددهم مواقع آبار النفط والغاز والكهرباء، بل هناك معلومات بأنهم اتجهوا إلى باب المندب للسيطرة عليه ومنع السفن من المرور فيه، وإن كانت هناك شكوك حول هذه المعلومات.

الحوثيون في حراكهم المسلح باليمن يحلمون بدولة شبيهة بولاية الفقيه بإيران، وهذا غير منطقي في الساحة اليمنية التي تغلب فيها النزعة القبلية وكذلك كثرة السلاح، وإن كانت هناك محاولات كثيرة للسيطرة على اليمن بدأت بتمردهم الأول عام 2004م بدعم لوجستي من الحرس الثوري الإيراني حيث قتل زعيمها حسين بدرالدين الحوثي، ثم جاءت محاولاتهم الثانية في عام 2009م حين وصلوا على مشارف صنعاء، فقال زعيمهم عبدالملك الحوثي بأن حلمهم في اليمن هو «حق إلهي لآل البيت»، وتزايد خطرهم حين اندلع ما يعرف بالثورة الشبابية اليمنية في 2011م.

مليشيات الحوثيين باليمن لا تختلف في تنظيمها عن حزب الله اللبناني، وكلاهما مدعومان لوجستياً من حكومة ولاية الفقية بإيران، فهما يعتبران نفسيهما نسخة عربية من الثورة الإيرانية، ولكن ذلك لم يتحقق في الساحة اليمنية بسبب المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011م التي أخرجتهم من اللعبة وقطعت الطريق عليهم حين تبنت الانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات الرئاسية، لذا اتجهوا إلى تعزيز قدراتهم العسكرية من خلال الاستيلاء على مخازن الأسلحة للجيش رغم أن ذلك مخالف لمخرجات الحوار الوطني.

تمدد الحوثيين في الساحة اليمنية فتح المجال لمليشيات أخرى أكثر قسوة وبشاعة ومنها تنظيم القاعدة وجناحه العسكري والمعروف بجبهة النصرة، وكذلك تواجد مليشيات الدولة الإسلامية «داعش» وغيرها من المليشيات الإرهابية، لذا الساحة اليمنية اليوم لا تقتصر على تواجد الحوثيين بل أصبحت ساحة مليئة بالجماعات المسلحة التي تعيق العملي السلمي، فالجماعات المسلحة وأبرزها السلفية الجهادية لا تقبل التعايش مع الحوثيين، وهذا صراع تاريخي تجدد بعد ضعف الدولة اليمنية.

الإشكالية التي يعيشها الحوثيون اليوم أنهم لا يستطيعون التعايش تحت مظلة الدولة، فهم يرون أنفسهم خارج هذا الإطار، ويحاولون محاكاة حزب الله اللبناني، فقد جاءت لهم فرصة الانطواء تحت سقف الدولة بعد الانتخابات الرئاسية في فبراير 2012م وتسلم عبدربه منصور هادي حكم اليمن، ولكن الحوثيين رفضوا استثمار تلك الأجواء وتشجيع المجتمع الدولي لهم للانخراط في مؤتمر الحوار، فقد تمسكوا بالسلاح وممارسة العنف من أجل كسب المزيد من الأسلحة والتمدد الأفقي على الأرض.

تحالف الحوثيين مع جهات خارجية وفي مقدمتهم إيران يفتح المجال لاستقطابات خارجية للعمل المسلح ونقل الصراع الأقليمي إلى الداخل اليمني، لذا فإن استراتيجية الحوثيين هو إحكام السيطرة على العاصمة صنعاء أطول فترة ممكنة، وتحويل مليشياته إلى قوة تشل الدولة، وأهداف الحوثيين حصرها بعض المحللين السياسيين في إحكام السيطرة على الحكم أو إقامة دولة مستقلة أو الحصول على حكم ذاتي على أقل تقدير، وجميعها تهدف في المنظور البعيد إلى إسقاط الدولة أو شل حركتها واستسلامها، لذا ما يقوم به الحوثيون من التواجد المكثف داخل العاصمة إنما لفرض واقع جديد بالمنطقة.

دول المنطقة وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر أمنها جزءا من أمن اليمن، لذا لن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى الداخل الإيراني في اليمن والوصول إلى مياه البحر الأحمر، وما دخول الحوثيين إلى العاصمة إلا إرهاق للخزانة الإيرانية التي لاتزال ترعى الإرهاب في العراق وسوريا ولبنان، وإن غداً لناظره لقريب!!.

للرجوع للمقالات السابقة

صقر العروبة.. في ذمة الله

عبدالله سعد الحويحي
Abdulla_huwaihi@ hotmail.co

انتقل الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة الى رحمة الله يوم الجمعة 23/1/2015 بعد أن حكم المملكة لتسع سنوات، والملك عبدالله هو الملك السادس في اسرة آل سعود، وهي المملكة الثانية لهذه الاسرة بدأت بحكم الوالد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ثم ابنائه على التوالي الملك سعود والملك فيصل والملك خالد والملك فهد.

وتعتبر المملكة السعودية ميزان الاستقرار بمنطقة الخليج العربي لما تمتلكه من مكانة سياسية واقتصادية وعسكرية في المنطقة فهي تملك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم والذي يبلغ 267 مليار برميل (42 مليار متر مكعب) وتعتبر أكبر منتج للنفط في العالم حيث يبلغ انتاجها 12 مليون برميل يومياً وفي عهده أعلنت أكبر ميزانية في تاريخ المملكة حيث بلغت 860 مليار ريال سعودي، ويبلغ عدد سكان المملكة السعودية حوالي 24 مليون نسمة وهي أكبر تجمع بشري بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفيها أقدس بقاع الارض الحرمان الشريفان مكة المكرمة والمدينة المنورة التي تهفو لها قلوب مليار ونصف مسلم حول العالم وهي مثوى أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبدالله (ص) وبالتالي فإن المملكة السعودية تتبوأ مكانة عالمية كبرى سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الديني.

وشهدت المملكة في عهد الملك عبدالله رحمه الله عددا من التحولات على المستوى السياسي والاجتماعي فهو صاحب دعوة الحوار الوطني الذي شهدته المملكة في أول مبادرة للحوار بين جميع أطياف المجتمع السعودي وقواه الثقافية والمذهبية والذي يهدف الى خلق حالة من التوافق المجتمعي والوطني في مجتمع محافظ جداً، وقد عقد هذا الحوار عدة دورات تم من خلاله طرح العديد من القضايا السياسية والدينية والاجتماعية والتي كانت تعتبر من المحرمات في الفترة السابقة وقد شاركت المرأة في هذا الحوار والذي يعبر عن تنامي دور المرأة في المجتمع السعودي، وكانت خطوة افتتاح جامعة الملك عبدالله والتي يلتقي فيها الطلبة والطالبات في قاعة المحاضرات والمختبرات في خطوة لم يعتدها المجتمع السعودي يضاف الى ذلك دخول المرأة ولأول مرة في عضوية مجلس الشورى ومشاركتها أخيها الرجل الحوارات الوطنية كل هذه الخطوات تأتي لتؤكد النظرة الاصلاحية للملك عبدالله رحمه الله وهي من المنجزات التي تحسب لصالحه رحمه الله في بناء الدولة الحديثة هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فقد لعب الملك عبدالله دوراً محورياً حيث تبوأت موقعا متميزاً على مستوى السياسة العالمية بمواقفه الحازمة مع كافة القوى ويحسب له موقفه في دعم ثورة 30 يونيو المصرية والوقوف الى جانب السلطة الشرعية في مصر ممثلة في الرئيس السيسي وخلق علاقة استراتيجية مع مصر في سبيل مواجهة الاخطار التي تواجهها الامة العربية، في نفس الوقت وقفته التاريخية الي جانب بلادنا مملكة البحرين في مواجهة الاخطار الخارجية التي كانت تهدد بلادنا المتمثلة بالتدخلات الايرانية وبعض مناصريها في البحرين والتي سوف يتذكرها شعب البحرين بكل التقدير والعرفان بدخول قوات درع الجزيرة لمواجهة تلك التهديدات الخارجية والمحافظة على أمن وعروبة هذا الجزء من الامة العربية، ومن أقواله رحمه الله في هذا السياق أثناء زيارته التاريخيه للبحرين «البحرين بمثابة ابنتي الصغري وان حدود المنامة تقف عند حدود الرياض وحدود الرياض تقف عند حدود المنامة» في موقف يؤكد من خلاله الوحدة المصيرية لدول الخليج العربي، وهو صاحب فكرة الدعوه للاتحاد الخليجي بين دول مجلس التعاون في خطوة تعبر عن قراءة واعية للتحديات التي تواجه المنطقة في ظل حالة عدم الاستقرار الذي تشهده منطقتنا العربية.

وتأتي مبايعة الامير سلمان بن عبدالعزيز الاخ الشقيق للملك الراحل ملكاً للمملكة السعودية الشقيقة والامير مقرن ولياً للعهد وتعين الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وليا لولي العهد والامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وزيراً للدفاع في اول تعيين من بين أحفاد الملك عبدالعزيز والانتقال السلس للسلطة بعد البيعة التي حصل عليها الملك الجديد وولي عهده من الشعب السعودي ليسقط كل المراهنات على خطر التنافس بين أفراد الاسرة وتأتي هذه الفكرة التي ارساها الملك عبدالله رحمه لتعزز حالة الاستقرار السياسي بالمملكة الشقيقة.

ويأتي الملك سلمان بن عبدالعزيز والذي كان قريبا من الحكم طوال توليه اميراً لامارة الرياض على مدى 50 عاما وقريبا من أشقائه الذين تولوا الحكم وكان قريبا جداً من شقيقه الملك عبدالله رحمه الله عندما أصبح ولياً للعهد لتضيف حالة من الطمأنينة والاستقرار، ويأتي الملك سلمان وهو يواجه العديد من التحديات والتي يمكن ان نجملها في القضايا التالية:

1– حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة العربية في ظل تهديدات بتقسيم الامة العربية على أسس مذهبية واثنية بتواطئ من القوى الكبرى وحليفتها في المنطقه الكيان الصهيوني وبتعاون وتنسيق مع النظام الايراني الذي يسعى للتوسع على حساب الامة العربية.

2– حالة عدم الاستقرار الذي تشهده اليمن وهي الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية والانقلاب الحوثي على النظام القائم على أساس التوافق الشعبي، واعلان الجنوب اليمني الانفصال في خطوة رافضة للانقلاب الحوثي، يضاف الى ذلك الاوضاع غير المستقره في العراق وسوريا وليبيا.

3– تنامي المد الارهابي المتمثل في الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش» والتهديدات التي تمثلها هذه الحركة والحركات المشابة لها على أمن واستقرار المنطقة، الى جانب بعض الحركات الطائفية.

4– انخفاض أسعار النفط وهو المورد الرئيس للمملكة السعودية وانعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي.

هذه أهم التحديات التي تواجهها القيادة الجديدة بالمملكة السعودية ولكن في ظل الثوابت التي تنتهجها تلك القيادة لقادرة على تجاوز كل تلك التحديات، في ظل توحيد الموقف الخليجي والعربي.

> تعتبر المملكة السعودية ميزان الاستقرار بمنطقة الخليج العربي لما تمتلكه من مكانة